

التوجهات السياسية ومهنة المراجعة: إطار فكري وفلسفي

إعداد

د/ أحمد زكي حسين متولي

أستاذ المراجعة

ورئيس جامعة قناة السويس السابق

٢٠٢٥م - ١٤٤٦هـ

تمهيد:

تتمتع هيئات الرقابة العليا المعنية برقابة القطاع العام في معظم الدول بالسلطة القانونية لإجراء عمليات مراجعة مع المنظمات السياسية المسجلة رسمياً، وتتعلق عملية المراجعة بشكل رئيسي بمراجعة البيانات المالية أو مراجعة الامتثال للوائح الأعمال في مجال تشريعات العمل وغيرها من المجالات، وعند إجراء هذا النوع من المراجعة، ينبغي بذل عناية خاصة، وتقليل التواصل مع المسؤولين في الجهة الخاضعة للمراجعة إلى الحد الأدنى الضروري، واقتصر هذا التواصل في المواضيع التي تُشكل أمور هامة لعملية المراجعة، على اعتبار أن أي نوع آخر من التواصل، خارج نطاق مهمة المراجعة، قد يكون محفوفاً بالمخاطر، وقد يُشكل تهديداً مباشراً وعلانياً لاستقلالية الشخص المعني. هذا تُعد الإجراءات الوقائية لحماية المراجعين من النفوذ السياسي أمراً بالغ الأهمية، ويجب تنفيذها بشكل لا لبس فيه قبل بدء عملية المراجعة. وقد يشمل ذلك اختبار استقلالية أعضاء فريق المراجعة من النفوذ السياسي، واتخاذ إجراءات تصحيحية في حال ملاحظة هذا النفوذ. وفي هذا السياق تستهدف الدراسة الحالية مناقشة التوجهات السياسية وأثرها على أطراف عملية المراجعة على النحو التالي:

١. أثر الروابط السياسية لعمل المراجعة على نتائج عملية المراجعة

تشير الأبحاث السابقة إلى أن الإنفاق السياسي للشركات يمنحها نفوذاً على مختلف الأطراف، بما في ذلك الحكومات، والمقرضين، والهيئات التنظيمية. ويسمح هذا النفوذ للشركات ذات الارتباطات السياسية بالعمل في بيئة تنظيمية أكثر مرونة وتشير الأدلة إلى أن الشركات ذات المساهمات السياسية الأعلى تحصل على نتائج مراجعة أكثر إيجابية، وأن المراجعين يحصلون على تعويضات أعلى من الشركات ذات الارتباطات السياسية مع زيادة فترات التعاقد مع المراجعين. ولهذا فإنه يمكن أن تؤثر الروابط السياسية للعمل على نتائج المراجعة من خلال قناتين على الأقل :

- تقليل المراجعة من قبل الجهات التنظيمية: يمكن أن يكون تأثير الشركات ذات الروابط السياسية من عملية المراجعة من قبل الجهات التنظيمية ، بما في ذلك انخفاض احتمالية إجراءات هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC)، ومن المرجح أن يدرك المراجع أن العملاء ذوي العلاقات الجيدة أقل عرضة للمراجعة التنظيمية في التقارير المالية، وبالتالي يكونون أكثر استعداداً لمعاملة هذه الشركات معاملة متساهلة.
- التأثير المباشر على مراقب الحسابات: قد تزيد الروابط السياسية من مكانة العميل، فقد يجذب المراجعون إلى مكانة العميل، وبالتالي يكونون أقل استعداداً للاعتراض على المناصب المحاسبية للعملاء ذوي العلاقات، لأن الانتماء إلى عميل مرموق يمكن أن يفيد المراجع. بالإضافة إلى ذلك، تدعم الأبحاث فكرة أن الروابط السياسية للشركة تُكسبها نفوذاً سياسياً

١/١ الصلات السياسية وانخفاض الرقابة التنظيمية

قد تؤدي الصلات السياسية بالعملاء إلى مزيد من التساهل مع المراجعين، لأن هذه الصلات تقلل من الرقابة التنظيمية، وفي هذا السياق أشارت دراسة (Correia, M. (2014) أن الشركات ذات الصلات السياسية أقل عرضة لإجراءات إنفاذ هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، وتواجه عقوبات أقل في حال مقاضاتها من قبل الهيئة. ونستنتج أن هذه النتيجة تنبع على الأرجح من استخدام الشركات لصلات سياسية طويلة الأمد مقابل مزايا تنظيمية K وخلصت الدراسة إلى أن "المهارة" السياسية، وليس التشتت الإداري، هي التي تسمح للشركات ذات الصلات بالتدخل في أنشطة هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية. وثقت دراسة (Kim, C., & Zhang, L., 2016) أن الشركات ذات الارتباطات السياسية أكثر تشددًا في فرض الضرائب، ويرجع ذلك إلى انخفاض مخاطر الكشف لدى هذه الشركات، وتوافر معلومات أفضل تتعلق باللوائح الضريبية المستقبلية، وانخفاض الضغوط من أجل الشفافية. ومن الأمثلة المحددة على الارتباطات السياسية التي تقلل الرقابة التنظيمية قضية إنرون، وتشير الشهادات في جلسات الاستماع بالكونجرس الأمريكي إلى أن "واشنطن هيأت البيئة التنظيمية التي سمحت لمديري إنرون بسرقة آلاف العائلات، وسمحت لمراقبي حسابات آرثر أندرسن بغض النظر".

وبالإضافة إلى صياغة اللوائح ذاتها التي تؤثر على العميل، من الممكن أيضًا أن يحصل العملاء على حماية تنظيمية من السياسيين الذين يملكون أسهمهم، فالسياسيون الذين يملكون أسهما في شركة ما لديهم حوافز تدفع تلك الشركة، على سبيل المثال، إلى عدم إعادة إصدار أرباحها أو الإفصاح عن خسائرها. وبالتالي، من الممكن للعملاء الذين لديهم مثل هؤلاء المساهمين السياسيين أن يحصلوا على حماية تنظيمية لعميل من التأثير السياسي المباشر على مدقق حسابات العميل. وبشكل عام تشير الأبحاث القائمة إلى أن العملاء المرتبطين سياسياً يحصلون على حماية من الجهات التنظيمية مثل هيئة الأوراق المالية والبورصات، ومن المعقول أن يكون أحد سبل الحماية هو التأثير على مدقق حسابات العميل.

حيث يؤدي النفوذ السياسي إلى رقابة أقل من الجهات التنظيمية، أي أنه بسبب هذه النفوذ السياسي، تميل الشركات ذات النفوذ إلى العمل في بيئة تكون فيها محمية جزئياً من الرقابة التنظيمية. ومن المحتمل أن يدرك المراجعون أن عملاءهم ذوي النفوذ السياسي أقل عرضة للإجراءات التنظيمية (مثل إجراءات إنفاذ هيئة الأوراق المالية والبورصات، وتحقيقات مصلحة الضرائب الأمريكية، وما إلى ذلك)، ولأن عملاءهم ذوي النفوذ السياسي أقل عرضة للإجراءات التنظيمية، فمن غير المحتمل أن يتحمل المراجعون تكاليف الارتباط بعملاء حددتهم الجهات التنظيمية على أنهم يعانون من قصور في التقارير المالية والمحاسبية. وتشمل هذه التكاليف الإضرار بالسمعة والتكاليف المباشرة لمعالجة القصور في إعداد التقارير مع العميل. ومن المحتمل أن يدرك المراجعون أنهم أقل عرضة لتحمل مثل هذه التكاليف مع العملاء ذوي الارتباطات السياسية، وبالتالي قد يكونون أقل عرضة

للاعتراض على قرارات العملاء ورغبتهم فيما يتعلق بقضايا المحاسبة والتقارير. وبالتالي فإن انخفاض الرقابة التنظيمية بسبب الارتباطات السياسية قد يؤدي إلى تساهل أكبر من جانب مراقبي الحسابات.

٢. أثر الحياد السياسي لمراقب الحسابات على نتائج عملية المراجعة

يُعد الحياد السياسي في مهنة المراجعة عاملاً بالغ الأهمية لاستقرارها، وينبغي ألا يخضع مراقب الحسابات المسؤول عن تقديم رأي مستقل وموضوعي للتأثير السياسي. حيث يمكن أن يؤدي التعرض للتأثير السياسي إلى فقدان استقلاليته ونزاهته على المستويين الفردي والجماعي في سياق شركات المراجعة ومؤسسات المراجعة، ولهذا ينبغي الحفاظ على الحياد السياسي بمستوى عالٍ، ليس فقط أثناء إجراء مهمة المراجعة، ولكن باستمرار طوال مسيرة مراقب الحسابات المهنية، وفي هذا السياق يمكن تعريف الحياد السياسي للأشخاص المشاركين في مهنة المراجعة بأنه استعدادهم للبقاء بمنأى عن أي تأثير داخلي أو خارجي ذي طابع سياسي.

ويمكن تحقيق ذلك في بُعدين هما الاستقلال السياسي للعقل والاستقلال السياسي في المظهر. **الاستقلال السياسي للعقل** هو حالة ذهنية للشخص المشارك في مهنة المراجعة والتي تعني الاستقلال عن التأثير السياسي. وهو في الواقع، وجهة نظر المراجع حول حياده السياسي. فيما يُمثل **الحياد السياسي في المظهر** تصور الآخرين وأصحاب المصلحة الآخرين لوجهة نظرهم وموقفهم من الحياد السياسي للشخص الذي يعمل في مهنة المراجعة أو الحياد السياسي لشركة المراجعة.

وقد ناقشت دراسة (Malsch, B., & Morin, D. 2017) التحديات المحيطة بمنصب المراجع العام، مع التأكيد على أهمية شخصيته في انتخابه. ويعتقدان أن سلطة المراجع العام لا تقتصر على مجموعة من الهياكل والشبكات والخطابات، بل تتجسد في أفراد يمكن أن تحدث سلطتهم على التصرف واتخاذ القرارات الاستراتيجية تغييرات جوهرية، وأن اختيار المراجع العام لا ينبغي أن يعتمد فقط على مهارات المراجعة الفنية، فعلى الرغم من أهميتها البالغة وشرطها الضروري للاختيار، ينبغي أن يشمل مهارات التواصل والسلوك والقدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية. كما يعد تأثير سياسة التعليم مهماً على مهنة المراجعة من منظور عام (Hornbeck, D., & Malin, J. (2019)).

وعند تعريف الحياد السياسي، يُمكن القول إن هناك مصدرين للتأثير على الحياد السياسي للعاملين في مهنة المراجعة، وهما: **التأثير الداخلي والتأثير الخارجي**. **التأثير الداخلي** هو التأثير الذي يأتي من الشخص الذي يمارس مهنة المراجعة، والذي ينبع من رضاه أو عدم رضاه عن الوضع السياسي في الدولة أو العالم ورغبته في التأثير عليه. أما **التأثير الخارجي**، فيأتي من مصادر خارج نطاق الشخص الذي يمارس مهنة المراجعة، ولكنها قد تؤثر عليه بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد تشمل هذه المصادر الوسائط المكتوبة والرقمية، والزملاء،

والأحداث اليومية، وغيرها لكلا المصدرين تأثير قوي على الحياد السياسي للشخص الذي يمارس مهنة المراجعة، ولكي يُحافظ على الحياد السياسي بشكل حقيقي، يجب حمايته من التأثيرات الداخلية والخارجية. حيث أشارت دراسة (Avwokeni, A. J. 2016) إلى أن مقاومة السياسيين والموظفين تُمثل عاملاً رئيسياً يعيق تنفيذ ميزانية البرامج، مما يؤثر على كل من ممارسة عملية المراجعة والأنشطة التشغيلية للمراجعة. كما تناقش دراسة (Sian, et al., 2020) أن المواقف السياسية ذات الطابع المتطرف يمكن أن تؤثر أيضاً على وضع الأشخاص العاملين في مهنة المراجعة، مستشهدين بمثال المملكة العربية السعودية، حيث تضم شركات المراجعة الكبرى، عددًا أكبر بكثير من الموظفين الذكور مقارنةً بالإناث، وهو ما يرجع وفقاً لدراسة (Sian, et al., 2020) إلى المواقف السياسية والوطنية تجاه المرأة.

وعند النظر في الحياد السياسي للأشخاص العاملين في مهنة المراجعة، يمكن تحديد مفهوم الحياد السياسي الفردي والجماعي، وهو أمر مهم أيضاً لفهم الحياد السياسي العام في مهنة المراجعة. فالحياد السياسي الفردي هو الحياد السياسي لشخص محدد يعمل في مهنة المراجعة. أما الحياد السياسي الجماعي هو الحياد السياسي للمجموعة (شركة المراجعة). وهو يمثل مجموع الحياد السياسي الفردي لجميع الأشخاص العاملين في مهنة المراجعة في شركة مراجعة واحدة. يمكن أن يكون الحياد السياسي الجماعي أيضاً على مستوى أدنى من مستوى شركة المراجعة، ويمكن أن يكون هذا على مستوى القسم أو مستوى الفريق. فإذا كان الأمر يتعلق بالحياد السياسي على مستوى إدارة المراجعة، فإنه يمثل مجموع الحياد السياسي الفردي لجميع الأشخاص العاملين في مهنة المراجعة في إدارة مراجعة واحدة، على سبيل المثال، الحياد السياسي لإدارة المراجعة المسؤولة عن إجراء عمليات المراجعة في البنوك. إذا كان الأمر يتعلق بالحياد السياسي على مستوى فريق المراجعة، فإنه يمثل مجموع الحياد السياسي الفردي لجميع الأشخاص العاملين في مهنة المراجعة في فريق مراجعة واحد.

٣. الأبحاث والدراسات المستقبلية

توصي الدراسة الحالية بإجراء المزيد من الأبحاث عن المساءلة السياسية وانعكاساتها على تقرير مراقب الحسابات، كما توصي بإجراء المزيد من الأبحاث عن التشريعات السياسية وتأثيراتها على أداء مؤسسات المراجعة.

Reference

- Avwokeni, A. J. (2016). Cultural resistance, output measures, and audit practice: impact on non-implementation of program-based budgeting in Nigeria. *International Journal of Public Administration*, 39(12), 909-916. <https://doi.org/10.1080/01900692.2015.1057850>.
- Correia, M. (2014). Political connections and SEC enforcement. *Journal of Accounting and Economics*, 57, 241–262.
- Elemes, A., & Chen, J. Z. (2022). Big 4 office political connections and client restatements. *European Accounting Review*, 31, 729–760.
- Hornbeck, D., & Malin, J. (2019). State auditors in education policy. *Educational Policy*, 33(7), 1047-1075. <https://doi.org/10.1177%2F0895904818755469>
- Jakovljević, N. (2021). Political neutrality in the audit profession: attitudes of respondents in the Republic of Serbia. *BizInfo Blace*, 12(2), 23-38.
- Kim, C., & Zhang, L. (2016). Corporate political connections and tax aggressiveness. *Contemporary Accounting Research*, 33, 78–114.
- Malsch, B., & Morin, D. (2017). Legislative audit, at the frontiers of power and politics. *Accounting Auditing Control*, 23(1), 75-96. <https://doi.org/10.3917/cca.231.0075>.
- Sian, S., Agrizzi, D., Wright, T., & Alsallloom, A. (2020). Negotiating constraints in international audit firms in Saudi Arabia: exploring the interaction of gender, politics and religion. *Accounting, Organizations and Society*, 84, 101103. <https://doi.org/10.1016/j.aos.2020.101103>
- Yu, F., & Yu, X. (2011). Corporate lobbying and fraud detection. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 46, 1865–1891.